الدَّرْسُ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ (28) مِنْ دُرُوسِ عُمَرَةَ الْأَهَمَّامِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مَضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدَ عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ.

أما بعد

فنواصل شرحنا لكتاب عمدة الأحكام للحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله تعالى ما زلنا مع باب الزَّهْنِ وَغَيْرِهِ وَوَصَلْنَا عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ

الحديث 290

وَعَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

فَانطَلَقَ أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُشْهَدَهُ عَلَى صَدَقَتِي فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: ائْتُوا اللَّهَ وَاعِدُوا فِي أَوْلَادِكُمْ.

فَرَجَعَ أَبِي فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ.

وفي لفظ: قَالَ فَلَا تُشْهَدُنِي إِذَا قَاتِي لَا أَشْهَدُ عَلَى جُورٍ.

وفي لفظ: فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي.

هذا الحديث تابعٌ للحديثين الذين قبله ويتعلق أيضاً بباب الهبة ولكنه يبيِّن أحكام الهبة للأولاد، وفيه أنَّ رجلاً واسمه بشير بن سعدٍ رضي الله عنه وهب عطيةً لأحد أبنائه ولم يعطي الآخرين فلم ترضى زوجته الصحابية الفاضلة عمرة بنت رواحة أخت عبد الله بن رواحة رضي الله عنهم إلا أن يشهد على هذا النبي ﷺ.

فلما حضر النَّبِيُّ ﷺ سأله إن كان أعطى بقتية أولاده مثل ما أعطى ابنه النُّعْمَانُ رضي الله عنه فقال له: لا، فحينها زجره النَّبِيُّ ﷺ وأمره بتقوى الله والعدل بين الأولاد، لأنَّ ما فعله سببٌ لحصول التُّحاسد والتُّباغض بين الأولاد أو بين الإخوة إذ أعطى البعض وترك البعض من الجور والحييف.

وما يحصل في هذه الأزمان حفظكم الله من عقوق بعض الأولاد لوالديهم سببه عدم العدل بينهم وإعطاء البعض وترك الآخرين، فهذا يسبب العداوة بين الأبناء وهو أيضاً سببٌ لعقوق بعض الأبناء لأبويهم، فكونوا بارك الله فيكم على وجلٍ من هذا وكونوا حفظكم الله دائماً مستحضرين أنَّ العدل واجبٌ بين الأبناء في الهبات، فلا تعطوا البنات وتتركوا البنين ولا تعطوا الصغار وتتركوا الكبار أو العكس فإذا أعطيتهم فأعطوا الجميع بارك الله فيكم وربوا أبناءكم على هذا وعلموهم هذا جزاكم الله خيراً.

فالحديث بارك الله فيكم فيه أنه يجب التَّسوية بين الأولاد في الهبة والعطيَّة لأثمه ﷺ سَمَى إعطاء الواحد وترك الآخرين **جوراً** إذ قال: **(لا أشهد على جور)** وقال: **(اعدلوا بين أولادكم)** ﷺ.

وفيه أيضاً أنَّ هبة الأب لابنه تسمى صدقةً لأنَّ النُّعْمَانُ رضي الله عنه قال **(تصدَّق عليَّ أبي)** وقال أيضاً **(ليشهد صدقتي)**.

وفيه أيضاً التَّسوية بين الذُّكور والإناث في العطيَّة لأنَّ لفظ الحديث فيه **أولادكم** والولد اسم جنسٍ والكاف معرفة، واسم الجنس إذا أضيف إلى المعرفة أفاد العموم.

والنَّبِيُّ ﷺ أكَّد هذا بعدها بقوله **كلهم** فهذا توكيدٌ للعموم قال **(أفعلت هذا بولدك كلهم)** فيستفاد أيضاً من هذا الحديث أنَّ التَّسوية بين الذُّكور والإناث في الهبة والعطيَّة مشروعةٌ بل واجبة.

ونبته إلى أنه يستثنى من هذا التَّفقَّة، فيستثنى من وجوب التَّسوية بين الأبناء في الهبة التَّفقَّة لأنها ليست كالهبة والعطيَّة، فبعض الأبناء قد يحتاج أكثر من الآخرين فقد يكون من أولادك من هو مريض أو فقير أو ضير فيجوز إعطاؤه أكثر من الآخرين لهذا المعنى أي لمرضه، وهذا هو الصَّحيح من أقوال أهل العلم أنَّ التَّفقَّة بابها ليس كباب الهبة والعطيَّة فيجوز في التَّفقَّة ما لا يجوز في الهبة فمن تمام العدل في التَّفقَّة أن تنفق على كلِّ واحدٍ بحسب ما يحتاجه. أمَّا في الهبة فالواجب هو التَّسوية بين الأولاد.

وفي الحديث أيضاً ما قررناه في الدرس الماضي من جواز رجوع الوالد في هبته لولده لأنه جاء عند البخاري أنّ بشيراً رضي الله عنه ردّ عطيته التي أعطاهما للنعمان رضي الله عنه.

وكذا جاء عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما أنّ النبي ﷺ قال: (لا يحلّ للرجل أن يعطي عطيةً ثم يرجع فيها إلاّ الوالد فيما يعطي ولده) والحديث صحّحه الشيخ ناصر رحمه الله في الإرواء. فكما قلنا في الدرس الماضي أنّه يستثنى من عدم جواز الرجوع في الهبة إذا استلمها صاحبها الوالد إذا ما أعطى ولده، فيجوز الرجوع فيها بنصّ هذا الحديث وبنصّ حديث ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم.

وفي الحديث أيضاً أنّه لا يجوز للمرء أن يشهد على الزور والجور كما فعل النبي ﷺ لأنه قال: (لا أشهد على جور).

وفيه أيضاً استحباب الإشهاد على العطايا والهبات لتثبت وحتى لا يأتي من ينكرها إذا طال الزمان والله أعلم.

الحديث 291

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ حَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ.

لَمَّا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ يَمْتَلِكُ الْأَرْضَ الزَّرَاعِيَّةَ وَلَا هِمَّةَ لَهُ وَلَا قُدْرَةَ لَهُ لِزِرَاعَتِهَا وَالِاسْتِفَادَةِ مِنْهَا، وَلَمَّا كَانَ أَنَاسٌ آخَرُ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ وَحِرْفَةٌ فِي ذَلِكَ لَكِنْ لَيْسَتْ لَهُمْ أَرْضٌ شَرَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْمَسَاقَاتِ وَالْمَزَارِعَةَ وَالْمَغَارِسَةَ وَكَذَا كِرَاءَ الْأَرْضِ بِجِزَاءٍ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا أَوْ عَلَى أَجْرٍ مُقَدَّرَةٍ، فَمَنْ كَانَ هَذَا عَمَلُهُ أَوْ لَهُ إِهْتِمَامٌ بِهَذَا أَنْ يَتَعَلَّمَ أَحْكَامَ هَذِهِ الْمَزَارِعَةِ وَالْمَسَاقَاتِ وَالْمَغَارِسَةِ قَبْلَ الدَّخُولِ فِيهَا حَتَّى يَعْمَلَ عَلَى عِلْمٍ وَلَا يَخْبِطُ فِيهَا خَبْطَ عَشْوَاءٍ وَلَا يَقَعُ فِيهَا حَرَمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

حديث ابن عمر رضي الله عنهما فيه مشروعية المزارعة والمساقات.

والمساقات: هي أن يكون عند إنسانٍ أرضٌ عليها شجر فيدفعها لآخر ليسقيه ولتكون الثمرة بينهما بحسب ما اشترطا.

وأما **المزارعة:** فهي أن يكون عند إنسانٍ أرضٌ فيدفعها لغيره ليزرعها وتكون الثمرة بينهما على حسب ما اشترطا. هذا هو الفرق بين المزارعة والمساقات.

والتَّبِيُّ ﷺ لَمَّا فَتَحَ خَيْبَرَ فِي السَّنَةِ السَّابِعَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ قَسَمَ أَرْضِيهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ، وَلَمَّا كَانَ الْمُسْلِمُونَ مَنْشَغُولُونَ بِالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا وَقْتُ عِنْدَهُمْ لَخِدْمَةِ الْأَرْضِ وَاللِّزْرَاعَةِ وَالسَّقْيِ، وَكَانَ الْيَهُودُ قَدْ طَلَبُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَتْرَكَ لَهُمُ الْمَزَارِعَ وَالْأَرْضَ كَيْ يَخْدُمُوهَا، أذْنُ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَقْرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، عَلَى أَنْ يَكُونَ لِلْيَهُودِ شَطْرُ مِنَ الْغَلَّةِ وَمِنَ الْمَحْصُولِ جِزَاءً عَلَى خِدْمَتِهِمْ وَيَكُونَ الشَّطْرُ الْآخَرَ لِلْمُسْلِمِينَ لِأَنَّ الْأَرْضَ وَالْمَزَارِعَ أَصْبَحَتْ لَهُمْ، فَأَقْرَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا وَلَمْ يَزَلِ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ذَلِكَ فِي عَهْدِهِ ﷺ وَكَذَا فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حَتَّى أَجْلَاهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الشَّامِ وَتَوَلَّى الْمُسْلِمُونَ زِرَاعَةَ أَرْضِيهِمْ بِأَنْفُسِهِمْ.

فكما قلنا -بارك الله فيكم- هذا الحديث أصل في جواز المساقات والمزارعة بجزءٍ ممَّا يخرج من الزرع والثمر.

وقد ذهب إلى مشروعيتها وجوازها جمهور أهل العلم ومنهم مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله. ومنعها آخرون ومنهم أبو حنيفة رحمه الله وعلل المنع بكون بنيت على أجرٍ مجهول لكن حديثنا هذا يردّ هذا الزعم ويبطل هذا القول.

وفي الحديث أيضاً أنه لا يشترط في المزارعة كون البذر والغراس من صاحب الأرض خلافاً لما هو مقررٌ في بعض المذاهب، إذ بعض المذاهب يشترط أن يكون البذر والغراس على صاحب الأرض لكن حديثنا هذا يبطل قولهم وليس فيه أنّ اليهود اشترطوا على المسلمين أن يكون الغراس والبذر من عندهم.

وفي الحديث أيضاً جواز معاودة أهل الكتاب ومعاملتهم بالبيع والشراء.

الحديث 292

وعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا فَكُنَّا نَكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ
وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أُخْرِجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرَجْ هَذِهِ، فَتَهَاتَا عَنْ ذَلِكَ فَأَمَّا الْوَرَقُ فَلَمْ يَنْهَتَا.

وَلِمُسْلِمٍ: عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ
وَالْوَرَقِ. فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ إِنْ كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا عَلَى الْمَازِيَانَاتِ وَأَقْبَالِ
الْجَدَاوِلِ وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا. وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ
إِلَّا هَذَا فَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

المَازِيَانَاتِ: الْأَنْهَارُ الْكِبَارُ.

وَالْجَدَاوِلُ: الْأَنْهَارُ الصِّغَارُ.

في هذين الحديثين تفصيلاً لما يجوز وما لا يجوز من أحكام إجارة الأرض، ويذكر فيها رافع رضي
الله عنه أنّ أهله كانوا أكثر أهل المدينة أرضاً ومزارع وأنهم كانوا يكرونها كراءً جاهلياً، فيتفقون مع
المكثري على أنّ له غلّة هذا الجزء من الأرض أو البستان وأنّ لهم غلّة الجزء الآخر وأنّ ما ينبت
على المازيانات -وهي الأنهار الكبار- وكذا ما ينبت على الجداول ومنايع الماء لهم وللمكثري ما ينبت
على الباقي.

وهذا فيه غرر وجهالة ومخاطرة إذ قد ينبت ما في نصيبهم ولا ينبت ما في نصيب الآخرين أو
العكس فمن المعلوم أنّ ما ينبت بالقرب من مصادر الماء كالأنهار والجداول والمنايع ينبت ويثمر
أمّا ما ينبت في الأجزاء الأخرى فقد يكون مظنّة عدم البلوغ وعدم النبت فقد لا ينتج.

لذلك حرّم هذا النوع من المعاملة لأنّه داخل في الميسر المحرم بلا شك لأنّ فيه مقامرة واضحة
وبيّنة فلهاذا نهاهم النبي ﷺ عن هذه المعاملة وأجاز لهم ما كانوا يتفقون فيه على المقابل المادي
المعلوم كالذهب والورق أي التقود لأنّها من باب الإجارة على العوض المعلوم والأجل المعلوم.

وكذلك أجاز لهم المزارعة على شطر ما ينبت من الزرع أو الثمار كما مرّ معنا في الحديث السابق
في جواز المزارعة والمساقات.

والفرق بين هذه الصورة والصورة المحرمة أنّ النبي ﷺ نهاهم عن تلك المعاملة لعلّة الغرر وعدم التّحقّق من حصول الثّمرة لبعض المتعاقدين ممّا يؤدّي إلى المشاحنة والتّنازع فيما بينهم.

أمّا في المزارعة والمساقات فإنّ المتعاقدين إن كانوا كفر يفتسمون الغلّة بنسبٍ مشاعٍ من الثّمر فيغنمون جميعاً أو يغرّمون جميعاً وهذا جائزٌ كما مرّ.

وفي الإجارة أجرة العامل تكون معلومةً متفقاً عليها مسبقاً فلا غرر ولا جهالة حينئذ هذا هو الفرق بين الصّورتين.

وكذلك كراء الأرض بجنس ما يخرج منها جائزٌ لقوله ﷺ في الحديث (فأما شيءٌ معلومٌ مضمونٌ فلا بأس به) فالصّحيح جوازه.

وأما الذين قالوا بتحريمه وأنّه من بيع الثّمر قبل بدوّ صلاحه فليس بصواب لأنّ هذا من باب الإجارة لا من باب البيع، ولأنّ البيع معاوضةٌ على عين المبيع ومنافعه وأمّا الإجارة فهي معاوضةٌ على المنافع دون العين فهذا إجارةٌ وليس بيعاً. بارك الله فيكم. فافهموا هذا.

الحديث 293

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قضى النبي ﷺ بالعمري لمن وهبت له.

وفي لفظ: من أعمر عمري له ولعقبه فإنها للذي أعطيتها لا ترجع للذي أعطاه لأنه أعطى عطاءً وقعت فيه الموارث.

وقال جابر: إنّما العمري التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول: هي لك ولعقبك. فأما الذي قال: هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها.

وفي لفظ لمسلم: أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها، فإنه من أعمر عمري فهي للذي أعمرها حياً وميتاً ولعقبه.

هذه المسألة المذكورة هنا كانت كثيرة الوقوع في زمن النّبوة لكنّها قليلة الحصول اليوم، وتسمّى بالعمري أو الرّقبي.

سميت بالعمري: لأنَّ أجلها انقضاء عُمرٍ من علق به على انقضاء عمره.

وسميت بالزقبي: لأنَّ الواهب يعطي الهبة إلى أجلٍ وهو موت أحدهما أي إمَّا موت الواهب أو موت الموهوب له، فيظلَّ كلُّ واحدٍ منهما يرقب موت الآخر فسميت بالزقبي.

وقد مرَّ معنا في أحاديث الهبة أنَّها إن وصلت إلى الموهوب له وقبضها فإنَّه لا يجوز الرجوع فيها حينئذٍ.

لكن هنا الصورة مختلفة فإنَّ الواهب لا يهب الهبة إلى الأبد بل يعلق هذه الهبة بأجل أو على أجلٍ وهو عُمره هو أو عمر الموهوب له وقد يجعلها للموهوب له ولورثته.

لذلك اختلف العلماء فيها أهي عطيةٌ لازمةٌ أبداً أو أنَّها بمنزلة العارية متى شاء صاحبها ردّها أو أنَّها تبقى عند الموهوب له يرثها هو أو يرثها ورثته بعده؟

- والصحيح في هذه المسألة هو ما فصله جابر رضي الله عنه فإنَّ الواهب إن قال للموهوب له "هذه العمري لك ولعقبك من بعدك" فإنَّ هذا اللفظ دالٌّ على التأييد وبالتالي فإنَّ هذه العمري لهم ولا ترجع إلى الواهب ولهذا قال في الحديث (لا ترجع إلى الذي أعطها لأثمه أعطى عطاءً وقعت فيه المواريث).

- أمَّا إن قال "هي لك ما عشت فإن مت رجعت إليّ" ففي هذه الحالة تعتبر عاريةً وحكمها أنَّها ترجع إلى الواهب إن مات الموهوب له. هذه الحالة الثانية.

- الحالة الثالثة هي أن يطلق ولا يشترط فيقول "هي لك مدة عمري أو مدة عمرك" ولا يشترط عليه إرجاعها إن مات أحدهم، ففي هذه الحالة الصحيح أنَّها ترجع إلى المعمر أي للذي أعمرها ونقصد به الواهب.

وبارك الله فيكم أتقصد استعمال مصطلحات مختلفة حتى تبقى في أذهانكم فإن قرأتم المسألة في كتاب فقهي لم يعسر عليكم فهمها وفهم اصطلاحات الفقهاء.

قلنا أنَّ الصحيح في هذه المسألة إن لم يشترط أنَّها ترجع إلى المعمر لأنَّ جابر رضي الله عنه قال: (إمَّا العمري التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول هي لك ولعقبك) فأما إذا قال هي لك أو قال إذا هي

لك ما عشت أنّها ترجع إلى صاحبها. هذا هو الصّحيح في هذه الحالة الثالثة. بارك الله فيكم. والله أعلم.

الحديث 294

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال:

لَا يَمْنَعَنَّ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ.

ثمّ يقول أبو هريرة رضي الله عنه: مالي أراكم عنها معرضين؟ والله لأرمين بها بين أكتافكم.

الصّحيح في ضبط لفظ الحديث أن يقال خَشْبُهُ بالجمع وليس بالإفراد، صحيح أنّه ورد في بعض الطّرق بلفظ الإفراد فقال (خَشْبُهُ فِي جِدَارِهِ) لكنّ الأكثرون رووه بلفظ الجمع بل ورد في طرق قوله (أَنْ يَضَعَ جَذْوَعَهُ) بالجمع أيضاً وفي أخرى (أَعْوَادَهُ) بالجمع أيضاً.

قال القرطبي رحمه الله في المفهم: (إنّما اعتنى هؤلاء بتحقيق الرواية في هذا الحرف لأنّ أمر الخشبة الواحدة يخفّ على الجار المسامحة به، وأمّا إذا قال خَشْبُهُ أو خَشْبَهُ فقد لا يتسامح في الكثير منها ويثقل للحوق الضرر بذلك) انتهى كلامه رحمه الله.

هذا الحديث يتعلّق بحقّ الجار وفيه أنّ الجار يجوز له أن يضع خشبه أو خشب سقفه على جدار جاره إذا احتاج إلى ذلك، وأنّه لا يجوز لجاره منعه من ذلك لأنّ التّهي في الحديث يفيد التّحريم ولا صارف له من التّحريم إلى الكراهة، كيف هذا وقد جاء هذا التّهي مؤكداً فقال: (لا يَمْنَعَنَّ).

وكذلك ممّا يستفاد من هذا الحديث أنّ الإمام أو وليّ الأمر يجب عليه إلزام النّاس بهذه السنّة كما ورد فيه أنّ أبا هريرة رضي الله عنه -وقد كان رضي الله عنه أميراً على المدينة- أنكر على من رآه من النّاس معرضاً عن هذا مانعاً لجاره من وضع خشبه حتّى إنّه قال رضي الله عنه (مالي أراكم عنها معرضين) أي عن هذه السنّة (والله لأرمين بها بين أكتافكم) أي بهذه الأعواد رضي الله عنه وأرضاه.

ومما ننبه عليه أنّ المنع منهّي عنه إذا لم يؤدّي إلى مفسدةٍ في حقّ الجار كأن يؤدي وضع هذه الأخشاب إلى سقوط جدار الجار وغيرها من الأضرار، فإن كان يفضي هذا إلى مفسدةٍ محقّقة فإنّ القاعدة تقول لا "ضرر ولا ضرار" والضرر يزال. والله أعلم.

فإن كان الجار واضعاً خشبه ولا بد فيه على جدار جاره وقد يعلم أنّ هذا الجدار لا يتحمّل هذا الخشب فالواجب على الجار أن يضع أسطوانات يتكئ عليها هذا الخشب ولا يؤدي بوضعه لخشبته على جدار جاره إلى الإضرار به حتّى يصل الحدّ إلى سقوط هذا الجدار أو غيره من الأضرار والله أعلم.

فلا بدّ أن يكون هناك تفاهمٌ ومفاهمة بين الجيران وألاّ يؤذي أحدهما غيره ببارك الله فيكم.

الحديث 295

وعن عائشة رضي الله عنها أنّ رسول الله ﷺ قال:

مَنْ ظَلَمَ قَيْدَ شِبْرٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوْقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ.

في هذا الحديث يخبر النبي ﷺ ويحدّر من عاقبة الظلم والغصب والاستيلاء على حقوق الآخرين بغير حقّ، ويشتدّ الوعيد إذا تعلّق الأمر بالأرض ففي الحديث أنّ من أخذ ونهب منها مقدار شبرٍ بغير حقّ، والتعبير بالشبر للدلالة على أنّ ما فوقه من باب أولى وأنّ نهب مثل هذا المقدار الصغير الذي قد يهمله عامّة الناس يعاقب الله عليه بأن يطوّقه ذلك المقدار من الأرض وما تحته إلى سبع أراضين فيجعل في عنقه كالغل هذا عاقبة من يظلم هذا المقدار الصغير.

وقد جاء في أحاديث أخرى أيضاً الوعيد والتّحذير من هذا أيضاً فقد جاء في حديث النبي ﷺ قوله: (لعن الله من غيّر منار الأرض) بأن يغيّر حدودها ورسماها. فبارك الله فيكم تنبّهوا لهذا وقد كثر هذا في هذه الأزمنة الأخيرة فإنّا كثيرا ما نسمع أنّ جاراً استولى على مقدارٍ معيّن من أرض جاره أو أنّ فلان من الناس غيّر حدود أرضه فأخذ ما يزيد عنها وغير ذلك ففي هذين الحديثين أكبر زاجرٍ عن مثل هذه الأمور ببارك الله فيكم فتنبّهوا لهذا وتنبّهوا الناس على هذا.

وفي الحديث أيضاً إشارة إلى أنّ الإنسان إذا ملك أرضاً فإنّه يملك ما تحتها وكذا ما فوقها أيضاً لأنّه في الحديث جاء (أنّه طوّقه من سبع أراضين) أي أنّه يطوّق بما بهذا الشّبر الذي أخذه وبما تحته إلى سبع أراضين، ففيه إشارة إلى أنّ من ملك أرضاً فإنّه يملك ما تحتها وكذلك فإنّه إذا ملك ما تحتها فإنّه يملك ما فوقها بآرك الله فيكم.

هذا ما يتعلّق بهذا الحديث وبهذا نكون قد انتهينا من باب الرهن وغيره وإن شاء الله في الدرس القادم سننتقل إلى باب اللقطة والله أعلم.

سبحانك اللهم وحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك ولأتوب إليك